

ذو تبنى الإقتصاد الأخضر في الجزائر (واقع و أفاق)
Towards the adoption of the green economy in Algeria (reality and prospects)

زينات إسماء¹

¹أستاذة محاضرة ب ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر ، ايميل الجامعة univ-mosta.dz .

تاريخ النشر: 2023-01-22

تاريخ القبول: 2022-08-15

تاريخ الاستلام: 2022-07-21

ملخص:

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق تنمية اقتصادية عن طريق مشاريع صديقة للبيئة وباستخدام تكنولوجيات في مجال الطاقة المتجددة والنظيفة ، ويدعو إلى خضرة القطاعات القائمة كما يولد فرص عمل جديدة ، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وانتاجها ، وفي هذا إطار تسعى الدول إلى وضع استراتيجية شاملة لتبني الإقتصاد الأخضر ، وفي هذا السياق سارعت الجزائر كغيرها من الدول الى الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر ومحاولة تطوير جانب الطاقات المتجددة من خلال انشاء برامج نمووية تعتمد على المشاريع الخضراء ووضع إطار تشريعي يساهم في تحسين مناخ الاستثمار في هذا المجال.

إلا أن عملية التحول نحو الإقتصاد الأخضر يتطلب مراجعة شاملة من السياسات الاقتصادية وإعادة تصميمها بما يناسب العمليات الانتاجية والاستثمارية واستغلال الموارد الطبيعية لكل بلد ، وتتعرف معظم المنظمات الدولية بأنه لا توجد وصفة موحدة تناسب جميع الاقتصاديات لتنفيذ عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر بسبب التفاوت في مستوى الطاقات والموارد الطبيعية المتاحة.

كلمات مفتاحية: الإقتصاد الأخضر ، الطاقات المتجددة ، الطاقة النظيفة ، مشاريع الإقتصاد

الأخضر

تصنيف JEL : Q20، Q57.

Abstract:

The green economy aims to achieve economic development through environmentally friendly projects and by using technologies in the field of renewable and clean energy. It calls for the greening of existing sectors and generates new job opportunities, in addition to reducing energy intensity and resource consumption and production. In this context, countries seek to develop a comprehensive strategy To adopt the green economy, and in this context, Algeria, like other countries, hastened to move towards a green economy and try to develop the aspect of renewable energies through the establishment of development programs based on green projects and the development of a legislative framework that contributes to improving the investment climate in this field.

However, the process of transition towards a green economy requires a comprehensive review of economic policies and their re-design to suit the production and investment processes and the exploitation of the natural resources of each country, and most international organizations recognize that there is no unified recipe suitable for all economies to implement the process of transition towards a green economy due to the disparity in the level of energies and natural resources available

Keywords: green economy ; renewableenergies ; clean energy ; green economyprojects

Jel Classification Codes:Q20,Q57.

المؤلف المرسل: زينات إسماء ، الإيميل : zinet-isma@live.fr

مقدمة:

ان تصاعد الأزمات والكوارث البيئية العالمية وتفاقم مشكلة التلوث والتغيرات المناخية وندرة الموارد الطبيعية لاسيما في العقود الأخيرة ، دفعت المنظمات الإقتصادية والمالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وبعض البنوك الإقليمية إلى إعادة النظر في النماذج الإقتصادية التقليدية التي تتخذ من حجم الناتج المحلي الإجمالي معيارا لقياس معدلات النمو الإقتصادي ، فقد ظهر مفهوم الإقتصاد الأخضر ليلاقى قبولا وتأييدا واسعا من قبل المنظمات المذكورة فضلا عن المؤسسات الأكاديمية التي توصلت الى امكانية تحقيق مكاسب على صعيد رأس المال الطبيعي والأداء البيئي في حال توجيه الاستثمار نحو الإقتصاد الأخضر.

ولتبني نموذج الإقتصاد الأخضر لابد من التوجه نحو مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة مثل : الطاقة الشمسية وطاقة المياه والرياح وطاقة حرارة جوف الأرض ، والتقليل من مصادر الطاقة التقليدية وترشيد استخدام المياه ومعالجة النفايات ... الخ ، والجزائر كغيرها من البلدان التي سعت الى الانتقال من الإقتصاد الملوث(الأسود) الى الإقتصاد الأخضر بوضع مجموعة من الاليات وسن العديد من القوانين اللازمة وإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات التي تحمي البيئة وتساهم في تمويل مشاريع الاستثمار في الإقتصاد الأخضر ، وهو ما يدفعنا لطرح الاشكالية التالية :

ماهي الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في سبيل الانتقال الى الإقتصاد الأخضر في ظل تراجع

مستويات الثروة الاحفورية ؟ وماهي التحديات التي تواجهها؟

تنقسم هذه الاشكالية الى الأسئلة الفرعية التالية :

✓ ما مفهوم الإقتصاد الأخضر ؟ وما هي خصائصه؟

✓ كيف يساهم الإقتصاد الأخضر في حماية البيئة ؟

✓ ما هو واقع التوجه الى الإقتصاد الأخضر في الجزائر ؟

ولالإجابة على هذه الاشكالية نطرح الفرضيات التالية :

➤ الإقتصاد الأخضر هو اقتصاد نظيف يتعلق بانتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات لايعرض الاجيال المقبلة الى مخاطر بيئية .

➤ يعمل الإقتصاد الأخضر على خفض كميات الطاقة اوالمواد في عمليات الإنتاج ،وتقلص النفايات والتلوث، وانحسار كبير في انبعاثات غازات الإحتباس الحراري .

➤ تبذل الجزائر مجهودات كبيرة للتوجه نحو الإقتصاد الأخضر حيث حققت عدة انجازات واستثمارات في هذا الاطار.

أهمية الدراسة :

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية اللجوء الى الاقتصاد الأخضر لما له من قدرة على الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة ، بالإضافة الى الدور الهام الذي يلعبه في كافة الاقتصاديات لأنه يساهم في خفض كميات الطاقة والمواد في عمليات الانتاج ويقلص النفايات والتلوث ، وانحسار كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

أهداف الدراسة : تندرج أهم أهداف الدراسة في :

-التعرف على المفاهيم الجديدة للإقتصاد الأخضر

-تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر وعرض أهم المبادرات الوطنية المتخذة في

هذا المجال.

منهج الدراسة :

للإجابة على الاشكالية المطروحة سابقا تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بمختلف المراجع والمصادر العلمية التي تناولت الموضوع ، وتشخيص واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر من خلال تقديم بعض الارقام والإحصائيات التي تعكس الواقع.

مصادر الدراسة :

أولا : الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر

ثانيا : بعث الاقتصاد الأخضر في الجزائر

ثالثا : آليات الإنتقال الى الاقتصاد الأخضر في الجزائر

1.الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر

1.1 مفهوم الاقتصاد الأخضر وتطوره التاريخي :

ظهر مفهوم الإقتصاد الأخضر لأول مرة عام 1989 ، عندما قام الباحثان البريطانيان Maekandya and Barbier بتقديم تقريراً لحكومة المملكة المتحدة بعنوان (مخطط للإقتصاد الأخضر Blueprint for green economy) وتطرق التقرير للإنتاج الأنظف للطاقة وفي عام 1991 و 1994 عَقِبَ مجموعة من المؤلفين والباحثين على التقرير المذكور من خلال بحثين الأول بعنوان (مخطط نخضير الإقتصاد العالمي (Greening the global economy scheme) ، والثاني بعنوان (الإقتصاد الأخضر مقياس للتنمية المستدامة (Green economy scale for sustainable development) ، ومع استمرار المخاوف بشأن التطورات والمشاكل الاقتصادية والبيئية العالمية جعل المنظمات الدولية وبعض حكومات الدول الصناعية المتقدمة تسعى لإيجاد وسيلة أكثر فاعلية لقيادة العالم نحو الخروج من الأزمات والكوارث

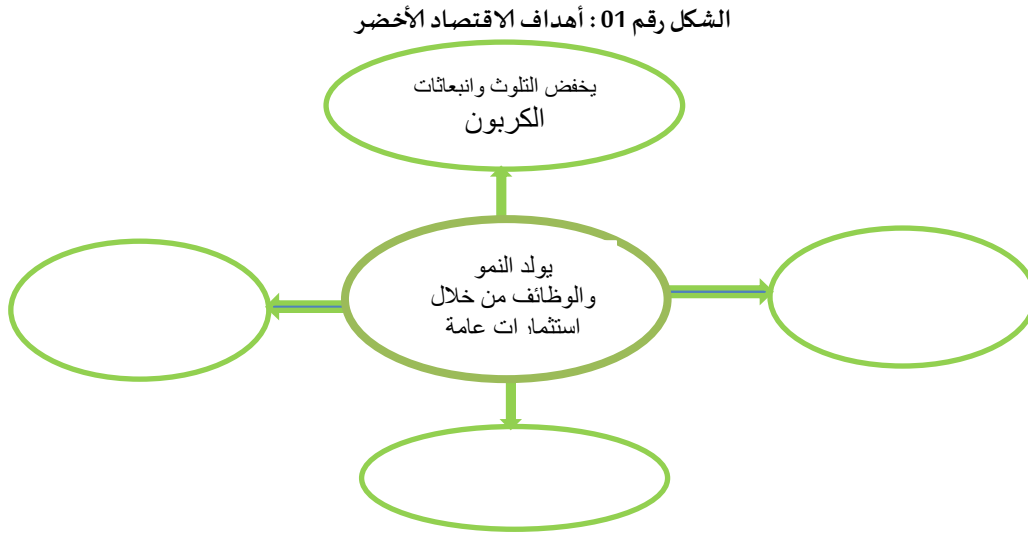
المتلاحقة ، ففي عام 2008 جرى احياء مفهوم الإقتصاد الأخضر من قبل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بالتعاون مع منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD ومعهد النمو الأخضر العالمي GGGI ، بمعالجة الفجوة المعرفية وازالة الغموض الذي كام يدور حول مفهوم الإقتصاد الأخضر ، وفي عام 2009 اقترح برنامج الامم المتحدة للبيئة UNEP مبادرة تشمل مزيج من السياسات والاجراءات التي تحفز الاستدامة والإنتعاش الإقتصادي عبر تخصيص نسب عالية من التمويل للقطاعات الخضراء بهدف تحقيق الانتعاش الإقتصادي ، القضاء على الفقر والحد من الإنبعاثات الكربونية (كمال ، 2017 ، صفحة 149).

وقد شجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP اللجنة التحضيرية المختصة بإعداد جدول أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة سنة 2012 والذي يعرف بمؤتمر ريو 20+ ، على ادراج الإقتصاد الأخضر كأحد الموضوعين الاساسين المدرجين على جدول الأعمال (UNEP, 2011, p. 16). وقد تم تعريف الإقتصاد الأخضر من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP : على أنه ذلك النشاط الإقتصادي الذي يقود الى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من المخاطر والمشاكل البيئية والعمل على صيانتها (UNEP, Green Economy and Trade-trends, Challenges and Opportunities, 2013, p. 32) كما عرف (chapple) الإقتصاد الأخضر على أنه اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقليل الأثر البيئي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية ، ويتكون من عدة قطاعات اقتصادية ، ولا يقتصر على القدرة على انتاج الطاقة النظيفة بل يشمل أيضا التقنيات التي تسمح بعمليات الانتاج الأنظف (Karen, 2008, p. 1).

وفي تعريف آخر : أنه اقتصاد يراعي البيئة ويحد من استنزاف مواردها ، وهو مناقض مع الإقتصاد الاسود الذي يقوم على استخدام الوقود الأحفوري (مثل الفحم الحجري والبتترول والغاز الطبيعي) ، فهو اقتصاد يتفق مع البيئة وليست له أي مخلفات أو آثار ضارة عليها ، فحسب منظمة العمل الدولية عام 2013 بأنه اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيا ، ويوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص تفضي الى تخفيض انبعاثات الكربون والتلو ث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد ومنع خسارة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وبولد الوظائف الخضراء التي تقلل من الأثر البيئي للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية (قربن و حراق ، 2019 ، الصفحات 177-178).

وتجدر الإشارة الى أنه ليس هناك اتفاق بين جميع المنظمات الدولية والاقتصاديات المتقدمة والنامية على تعريف موحد للإقتصاد الأخضر ، كما أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو 20+ لم تصل الى تعريف متفق عليه للإقتصاد الأخضر ، إلا أنه يمكن استنتاج بأن الإقتصاد الأخضر

يهدف الى تجديد الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة والعمل على ضمان مستقبل الأجيال القادمة إلى جانب رفع مستويات النمو الاقتصادي والتشغيل كما هو موضح في الشكل التالي :



المصدر: الجوزي فتيحة و بوزيدة حميد ، الإقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر- مجلة المستقبل الاقتصادي ، العدد السادس ، 2018 ، ص 315 .

2.1 الجهات المعنية بالإقتصاد الأخضر:

ان عملية الانتقال نحو الإقتصاد الأخضر يمكن ان تمس العديد من القطاعات نذكر منها :

✓ **الطاقات المتجددة :** إن الطاقات المتجددة تعد ركيزة أساسية من أجل التحول نحو الإقتصاد الأخضر فهي تساهم في التقليل بشكل كبير من التلوث لانها طاقات نظيفة خالية من الكربون ، كما أن الاستثمار في هذا القطاع سوف يوفر الكثير من مناصب الشغل الجديدة ، ويقلل من الأضرار البيئية ويرفع معدلات النمو الإقتصادي بدلا من الإعتماد على الطاقات الأحفورية التي تعتبر السبب الرئيسي للتلوث البيئي ، فهي فرصة اقتصادية تتطلب استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة وتمثل في(الطاقة الشمسية ، طاقة الرياح/ الطاقة المائية، وطاقة حرارة الأرض الجوفية) (حنيش و حبيب ، 2021 ، صفحة 307)

✓ **النقل المستدام :** من خلال ايجاد وسائل نقل صديقة للبيئة مثل السيارات التي تعمل بالكهرباء ومحاولة تعميمها في مجال النقل العام ، وهو الأكثر سلامة والأقل ايزاء للأفراد والممتلكات دون الحاق الضرر بالصحة والنظام البيئي ومصالح الأجيال القادمة (زعباط و بوقريقة ، 2020 ، صفحة 168).

✓ الأبنية الخضراء : يتطلب التحول الى الإقتصاد الأخضر التركيز على العمارة الخضراء والتي تتمثل في استخدام مواد صديقة للبيئة وتحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية ، وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية ، وذلك لتقليص الانبعاثات التي تغير في المناخ ، ويعتبر التحول الأخضر لقطاع البناء قضية اقتصادية واجتماعية من حيث انشاء وظائف وصناعات جديدة (ابن عون و حمامة، 2020، صفحة 37).

✓ ادارة المياه : ويرتبط ذلك بالري وتوفير مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية ، وتشير التقديرات الى نحو نصف الى ثلثي المياه يفقد في الري السطحي (رحمون و نصبة، 2019، صفحة 216)، واعادة استخدام المياه من خلال معالجة مياه الصرف وجميع مياه الامطار والسيول واعادة استخدامها في الزراعة .

✓ ادارة النفايات: هو اعاد استخدام المخلفات والنفايات لانتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي ومنها اعادة تدوير الورق ، البلاستيك والمخلفات المعدنية ، الزجاج وكذلك اعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمير ، حيث أن الإدارة الخضراء للمخلفات يؤدي الى انشاء وظائف الشغل وتوفير فرص استثمارية في اعادة التدوير ونتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة ، أيضا يساهم في حماية البيئة من التلوث وتحسين المنتجات الزراعية وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي والبيئي (رحمون و نصبة، 2019).

كما أن الانتقال الى الإقتصاد الأخضر أدى الى ظهور الوظائف الخضراء وهي نوع جديد من الوظائف التي تؤدي دورا حيويا في خضرة المنشآت والاقتصاديات ، ففي عام 2008 أطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة التقرير العالمي حول الوظائف الخضراء في مجال الطاقة المتجددة ، المباني ، النقل ، الصناعات الاساسية وأكدت على دور سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية كأدوات رئيسية لسياسة خضراء ، وتعرف الوظائف الخضراء على أنها تلك التي تقدم المنتجات والخدمات التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة ، والحد من التلوث والحفاظ على الطاقة والموارد الطبيعية واعادة تدوير النفايات (نجم، 2008، صفحة 216) .

2. بعث لإقتصاد الأخضر في الجزائر

حاولت الجزائر كغيرها من البلدان الى ادراج الاهتمامات البيئية ضمن السياسة الصناعية لمواجهة اشكالية التنوع الإقتصادي للحفاظ على البيئة والتسيير العقلاني للمياه والطاقة لجعل الإقتصاد الأخضر ركيزة للتنمية والتطور التكنولوجي ، ونعكس هذا من خلال برامج التنمية السابقة اعتبارا من سنة 1999 والتي تشجع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للإقتصاد الأخضر(الطاقات المتجددة ، البناء ، المياه، اعادة تدوير المخلفات ، النقل)، وفي هذا السياق تقوم الجزائر بجهود حثيثة لتلبية الإحتياجات البيئية عند اقامة المشاريع الصناعية على مراعاة الإستخدام العقلاني والرشيد للموارد المتاحة وطنيا ، وهذا جانب يراعي الهدر المتزايد في استنزاف العملات الأجنبية خصوصا بعد انخفاض أسعار النفط والذي

يعتبر المصدر الرئيسي للمداخيل في الجزائر ، وفي هذا الصدد أنشئت وزارة مكلفة بهذا الشأن تعمل بالتنسيق مع الهيئات الوزارية الأخرى لذات الهدف .

1.2 دوافع الجزائر للانتقال إلى الإقتصاد الأخضر

إن دوافع الجزائر للانتقال إلى الإقتصاد الأخضر في الجزائر هي في الغالب نفسها في بقية الدول لما له من أهمية في حماية البيئة وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وفيما يلي عرض بعض الدوافع التي تناسب مع طبيعة الإقتصاد الجزائري (خنافر و بن زاوي، 2016، صفحة 97):

✓ **المشكلات البيئية:** ان الجزائر في واقعها البيئي لا تختلف كثيرا مما عليه باقي دول العالم، فهناك مشكلات بيئية ذات طابع عالمي تعاني منها كل دول العالم مثل الإحتباس الحراري ، التغير المناخي وغيرها من المشاكل البيئية ، إلى جانب ذلك هناك مشكلات خاصة تعاني منها الجزائر مثل استنزاف الاراضي وتدهورها ، محدودية المياه العذبة وتلوثها ، النفايات الصلبة ، تآكل التنوع البيولوجي وتلوث الهواء .

✓ **فشل سياسة النمو غير المتوازن:** لقد لاقت سياسات التنمية التي انتهجتها الجزائر خلال مساراتها المتعاقبة فشلا ذريعا ، وهذا بالرجوع إلى الوضعية الإقتصادية للجزائر منذ الإستقلال وحتى الآن ، وهذا ابتداء من المخططات الخماسية والتي بنيت على الصناعات الثقيلة في السبعينات ، انتهاء إلى المحطات التنموية التي بنيت على البترول في التسعينات وحتى الآن ، فهذا ما حال بينها وبين تحقيق أهدافها مما يحتم عليها تغير سياستها في احداث تنمية اقتصادية وهو ما يتماشى مع أهداف الإقتصاد الأخضر .

✓ **المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر:** ان ما يمر به الإقتصاد الجزائري من أوضاع اقتصادية مزرية بسبب ارتفاع معدل التضخم وانخفاض احتياطي الصرف بعد تراجع أسعار البترول الأمر الذي يفرض على الجزائر انتهاز سياسة تنموية أخرى والبحث عن بدائل أخرى للتمويل أساسها التنوع الإقتصادي وتبني مشاريع الإقتصاد الأخضر .

✓ **الدراسات التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة:** اثبتت الدراسات التي قامت بها منظمة الامم المتحدة للبيئة نجاعة تبني الإقتصاد الأخضر في القضاء على المشاكل البيئية واحداث نمو اقتصادي مما يساهم في خلق فرص العمل ويساعد في القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة واستدامة الموارد الطبيعية .

2.2 أهمية الإقتصاد الأخضر بالنسبة للجزائر:

لقد أجمعت العديد من الدراسات وخاصة الندوة الافريقية المنعقدة بالجزائر بمدينة وهران يومي 22 و

23 فيفري 2014 على ضرورة وأهمية توجه الجزائر نحو الإقتصاد الأخضر لما له من فوائد والتي تتمثل في:

✓ **الفوائد الإقتصادية:**

- سيؤدي انتقال الجزائر الى الإقتصاد الأخضر الى انعكاسات ايجابية لكافة الصناعات التي تستخدم الطاقة أو تحتاج الى تخفيض مخلفاتها أو تهدف الى التنافس وفقا للمعايير البيئية العالمية ، كما سيكون الإقتصاد الجزائري أكثر قدرة على التنافس في الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة والضوابط البيئية والتكنولوجيا ، وقد قدر اجمالي الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة عام 2016 حوالي 246.6 مليار دولار .

- تحسين الانتاجية وكفاءة الإقتصاد الوطني من خلال خفض المخلفات ، حيث يمكن أن تؤدي أليات الانتقال المطبقة على النقل والإسكان الى تخفيض الوقت والوقود أثناء الاختناقات المرورية ، وبالتالي تحسين انتاجية الأفراد من خلال خفض الوقت المهدر أثناء الانتقال من مكان إلى آخر ، وتحسين إنتاجية النقل من خلال التخفيض في الوقود.

-يمكن التحول إلى الإقتصاد الأخضر في القطاع الصناعي الجزائري من تخفيض تكاليف الإنتاج وضمان حصولها على الطاقة في المستقبل ومن ثم القدرة على المنافسة على المستوى العالمي ، وتخفيض نسبة الأضرار البيئية التي يتسبب فيها القطاع الصناعي في الناتج الاجمالي.

-خلق مناصب عمل جديدة فحسب الدراسة التي قامت بها وزارة تهيئة الاقليم والبيئة في الجزائر والتي توصلت الى أنه يمكن خلق 1400000 فرصة عمل في قطاع الإقتصاد الأخضر بين 2011 و2015 مقارنة مع 273000 فرصة عمل محققة عام 2010 في مجال العمل المرتبطة بمشاريع الإقتصاد الاخضر.

-يساهم الإقتصاد الاخضر في تنوع الإقتصاد الجزائري من خلال زيادة الاستثمارات في قطاعات الإقتصاد الاخضر وتقليل صدمات الطاقة النفطية التي ترتبط بالاسواق العالمية .

✓ الفوائد الإجتماعية : يساعد على رفع مستويات المعيشة للجزائريين جراء دعم النمو الإقتصادي وتحسين نوعية الحياة وجعل المواطنين أكثر سعادة ، فوفقا لمؤشر السعادة العالمي الذي يعتمد على جرد ما تنعم به الدولة من رعاية صحية وازدهار فضلا عن المساواة والثقة في الحكومات ، احتلت الجزائر المرتبة الثالثة عشر افريقيا و 109 عالميا في مؤشر السعاد العالمي لسنة 2021، وتصدر فنلندا ، أيسلندا ، الدنمارك ، سويسرا ، هولندا ، السويد المراتب الاولى على الترتيب والتي لدورها تحتل مراتب متقدمة في مؤشر الإقتصاد الأخضر وهو ما يؤكد أن التحول الى الإقتصاد الأخضر يزيد من رضا وسعادة الشعوب فهو يمثل استراتيجية هامة للجزائر .

✓ الفوائد البيئية : يشير النمو الإقتصادي الى زيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة الأمر الذي يؤدي الى زيادة انبعاث الغازات ، ما ينعكس سلبا على البيئة والإنتاجية في المستقبل وبالتالي على النمو الإقتصادي ، إذ استطاعت العديد من الدول تخفيض معدلات انبعاث الغازات وتحقيق معدلات نمو أعلى عن طريق تبني سياسات الإقتصاد الأخضر ، وتعهدت الجزائر في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ COP23 عام 2017 بتخفيض انبعاثاتها من الغازات بنسبة 7% بحلول عام 2030

مع امكانية ارتفاع هذه النسبة الى 22٪ إذا تحصلت على الدعم المالي ونقل التكنولوجيا (خنافر، القضايا البيئية العالمية الراهنة وانعكاساتها على القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري وتحوله إلى الإقتصاد الأخضر ، 2018، الصفحات 277-279) ، كما سجلت الجزائر تحسنا في أدائها البيئي حيث احتلت المرتبة الخامسة عربيا في مؤشر الأداء البيئي لسنة 2016 واحتلت المرتبة 83 عالميا بعدما كانت في الرتبة 92 عالميا سنة 2014 ، ثم تراجعت الى المرتبة 84 عالميا لسنة 2020 من أصل 180 دولة والسابعة عربيا ، كما جاءت الجزائر في مراتب متقدمة عن كل من السعودية التي احتلت المرتبة 90 ومصر 94 والمغرب المرتبة 100 عالميا (Environmental Performance Index 2020 , 2020, p. 4).

3. أليات الإنتقال الى الإقتصاد الأخضر في الجزائر :

تعد الجزائر ثالث أكبر منتج للنفط في إفريقيا ومن بين أكبر 10 منتجين للغاز الطبيعي ، إلا أنها تبدو عازمة على أخذ زمام مبادرة تحول الطاقة في القارة ، حيث تشكل الطاقة المتجددة 3٪ فقط من مزيج الطاقة في البلاد ، بينما الوقود الأحفوري 97٪ من توليد الكهرباء والغالبية العظمى من الغاز ، وفي مواجهة الطلب المتزايد على الكهرباء وتناقص موارد الغاز والنفط يعتمد المسؤولين في الجزائر على الطاقة المتجددة للانتقال الى الإقتصاد الأخضر .

1.3 جهود الوطنية المبذولة للانتقال إلى الإقتصاد الأخضر

➤ في مجال الطاقة :

الطاقات المتجددة هي طاقات مستمدة من المصادر الطبيعية كالشمس والرياح والمياه وحرارة جوف الارض ، البديل الأمثل للطاقات الأحفورية ، باعتبارها مصادر طاوقية نظيفة ومتوفرة في الطبيعة وغير قابلة للنضوب ، لاينتج عنها تلوث بيئي والجزائر مهدت للتحول نحو الطاقة الخضراء باطلاق برامج طموحة من بينها البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة (2011-2030) بتكلفة اجمالية مقدرة ب 80-10 مليار دولار ، ويتنظر حسب برنامج تطوير الطاقة المتجددة ان يبلغ انتاج الكهرباء انطلاقا من مختلف الطاقات المتجددة التي تنوي الجزائر تطويرها خلال الفترة 2011-2030 نحو 22000 ميغا واط أي ما يعادل 40٪ من انتاج الكهرباء الاجمالي وفيما يلي أهم مشاريع الطاقات المتجددة.

الجدول 1: أهم مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر للفترة (2015-2030)

المجموع	الفترة 2021-2030	الفترة 2015-2020	الوحدة (ميغاواط)
5010	4000	1010	الطاقة الرياحية
2000	2000	-	الطاقة الكهروضوئية
400	250	150	دمج الكتلة الحيوية
1000	640	360	التوليد المشترك للطاقة

15	10	05	الطاقة الحرارية الأرضية
13575	10575	300	الطاقة الشمسية

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة على الرابط:

<https://mteer.gov.dz/index.php/ar/2020-12-27-14-25-22/2021-02-09-10-03-04>

ولتحسين الخدمات والبنية التحتية وضعت عدة سياسات، المتعلقة بتطوير الطاقات المتجددة ضمن أطر قانونية ونصوص تنظيمية، خصصت لها الحكومة أولوية البحث العلمي منها: مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER)، وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية (UDES)، وحدة الأبحاث التطبيقية المتجددة (URQER)، وحدة الأبحاث في مجال الطاقة المتجددة في الأراضي الصحراوية (URERMS)، المعهد الجزائري للطاقات المتجددة.

الجدول 02 بعض المشاريع المنجزة وقيد الانجاز للطاقات المتجددة في الجزائر

اسم المشروع	الموقع	الطاقة المولدة
مشروع spp1 للرياح	حاسي الرمل	150 ميغاواط (NEAL)
مزرعة كابيريتين للرياح قيد الانجاز	أدرار	102 ميغاواط (سونلغاز)
الطاقة الحرارية الأرضية	-	5 ميغاواط
مشروع خنشلة للرياح	خنشلة	20 ميغاواط
مشروع SPP2 للطاقة الشمسية المركزة	المغير	80 ميغاواط
مشروع SPP3 نعمة	نعمة	70 ميغاواط
مشروع SPP4	حاسي الرمل	70 ميغاواط
مشروع العويد	العويد	150 ميغاواط

المصدر: رداس مسعودة و عاتي يمينة، الإقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة الى الجزائر - فرص وتحديات، مجلة الإقتصاد والبيئة، المجلد 02، العدد 02، 2019 ص 102.

➤ في مجال النقل:

يعد قطاع النقل والمواصلات في الجزائر، خاصة النقل البري من أهم مصادر التلوث، حيث يعتبر هذا القطاع مسؤولا عن انبعاث 22٪ من ثاني أكسيد الكربون CO₂ و 57.7٪ من غاز ثاني أكسيد النيتروجين إلى جانب أنواع أخرى من الملوثات كثنائي أكسيد الكبريت وأول أكسيد الكربون، وتركيز هذه الملوثات في الجو يؤدي إلى مخاطر جسيمة على صحة الإنسان، إضافة إلى هذا فإن استهلاك هذا القطاع للطاقة يزيد بشكل مستمر بسبب تزايد عدد المركبات بمعدل نمو سنوي 5٪ (السعيد و بوتلجة، 2017، صفحة 59)، هذا ما دفع السلطات إلى اتخاذ استراتيجية قطاعية حققت من خلالها تحولا حقيقيا لقطاع النقل

في الجزائر حيث تم انجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد من خلال مايلي (رداس و عاتي، 2019، صفحة 104):
-انجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ 1216 كلم ، والإطلاق القادم لمشروع انجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم ؛
-شبكة السكك الحديدية تقدر ب 2150 كلم ، هذه الشبكة مجهزة ب أكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد منها 299 كلم سكك مكهربة ، 305 سكك مزدوجة ، 1085 سكك ضيقة ، كما تم انجاز 3000 كلم من السكك الحديدية ومشروع كهربية 1000 كلم في طور الإنجاز .

➤ في مجال المباني الخضراء :

لقد بادرت الجزائر عام 2010 بمشروع إنشاء المدينة الجديدة بوقزول ، الذي صمم احتضان 350 ألف ساكن ، وتهدف الجزائر إلى جعل مدينة بوقزول مدينة للطاقة الخضراء (النظيفة) ، وقدرت تكلفة إنشائها حوالي 30.2 مليون دولار ، وقد دعم الصندوق العالمي للبيئة هذا المشروع ب 8.2 مليون دولار ، كما أطلقت الحكومة برنامج الاستثمار الحكومي في قطاع البناء بغلاف مالي قدر ب 65 مليار دج يهدف إلى إنشاء حوالي 1.6 مليون سكن ، وسيتم ادماج التكنولوجيات النظيفة واحترام المعايير البيئية الوطنية في هذا البرنامج ، ويوجد حوالي 168648 مؤسسة في قطاع المباني الخضراء (خنافر، 2018، صفحة 303)، غير أن ذلك لا ينفى وجود أنماط فوضوية من التمدد العمراني المتزايد واستغلال الأراضي ، نتيجة ارتفاع تكاليف البناء وأسعار الأراضي ، ولتسهيل التحول إلى مدن وعمارات خضراء تحافظ على المياه وتقلل من استهلاك الطاقة ، ينبغي اتخاذ تدابير صارمة لتجنب الإكتظاظ والإزدحام في المدن واتباع منهجية جديدة في تخطيط المدن وإدارتها التنظيمية مبنية على أساس التصميم الحضري المستدام بيئيا .

➤ في مجال إدارة النفايات :

أصبحت النفايات في الجزائر تمثل مشكلة حقيقية بسبب عدم كفاءة البنية التحتية والتمويل غير الكافي ، وضعف التدريب تهدد هذه المشكلة بمخاطر صحية وبيئية ، ورغم التزايد المثير للقلق في الجزائر نتيجة التوسع في الأنشطة الصناعية والإقتصادية ، ما تطلب من السلطات بذل جهود ووضع خطط واستراتيجيات متكاملة لإدارة النفايات الصلبة باعتبارها وسائل تطوير الإقتصاد من خلال (رداس و عاتي، 2019، صفحة 105):

*عملية ترميم النفايات التي تركزت في البداية على إزالة المفرغات العشوائية التي فاقت سنة 2013 على المستوى الوطني 3000 مفرغة ، باستبدالها بمراكز للردم التقني لتنظيف المدن ، وقد تم انجاز 112 مركز للردم التقني من بينها 65 مركزا دخل حيز الخدمة ؛

* توجيه مستثمرين لاستثمار في مجال تدوير النفايات على اعتبار أن أكثر من 60 منها والمقدرة ب 13.5 مليون طن هي مخزون للمواد الأولية المستعملة في صناعتهم قابلة للتدوير ، وانجاز نموذج خطة "اديلاك

الجزائر" للطاقت المتجددة القائم على تدوير نفايات الخشب والحديد والبلاستيك، والكارتون وفرزها لتحويلها إلى المصانع المختصة لرسكلتها.

➤ في مجال المياه :

ان واقع الجزائر يبين أن المياه السطحية موزعة بشكل غير منتظم بين مناطق البلاد ، علاوة أن المياه الجوفية تعاني من الاستغلال المفرط وعلى هذا الأساس يتعين على الجزائر اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة ، من خلال تبنيها استراتيجية جديدة لإدارة المياه تقوم أساسا على تطبيق تعريفة متدرجة وإدارة متكاملة حسب الأحواض المستجمعة ، زيادة على توعية السكان بإشكالية نقص المياه هذا وقد قامت الجزائر بتخصيص 27 مليار دولار لقضايا المياه والتطهير (سدود ، أنظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تعرف عجزا على غرار المشروع الضخم لتحويل الماء من عين صالح الى تمنراست) وكذا انجاز مشروع تحلية المياه وتطور الولوج الى الماء والتطهير كما هو موضح في الشكل التالي :

الجدول 03 : تطور الولوج إلى الماء والتطهير (1999-2015)

البيان	1999	2011	2015
تعبئة السدود	3.3 مليار متر مكعب	7.4 مليار متر مكعب	9 مليار متر مكعب
معدل الربط بالشبكة العمومية للماء الصالح للشرب (المناطق الحضرية)	78%	86% سنة 2010	
معدل الربط بالشبكة العمومية للتطهير (المناطق الحضرية)	72%	86% سنة 2010 87% سنة 2012	95% سنة 2014 100% سنة 2030

المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية للإفريقيا ، مكتب شمال افريقيا ، 2016 ص 8.

2.3 استراتيجية الجزائر في تبني الإقتصاد الأخضر

حاولت الجزائر تهيئة الأرضية الكفيلة لتبني مفهوم الإقتصاد الأخضر من خلال سن مجموعة من القوانين والمصادقة على عد معاهدات التي تراعي البعد البيئي للنمو وإنشاء العديد من الهيئات والصناديق التي من مهامها حماية البيئة وتمويل المشاريع البيئية والتي يمكن تلخيصها فيمايلي :

أ- سن القوانين والمصادقة على المعاهدات : أصدرت الجزائر العديد من النصوص القانونية منها :

- قانون رقم 01-19 الصادر في 12-12-2001 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم؛
- قانون رقم 03-10 الصادر في 19-07-2003 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ؛
- قانون رقم 06-06 الصادر في 20-02-2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة؛
- قانون رقم 07-06 الصادر في 13-05-2007 المتعلق بتسيير وحماية المساحات الخضراء ؛

كما صادقت الجزائر على العديد من لإتفاقيات الدولية والاقليمية والجهوية المتعلقة بحماية البيئة وتبني الاقتصاد الاخضر .

ب- انشاء هيئات وصناديق خاصة بـ[م]اية وتمويل مشاريع البيئة : قامت الجزائر وحرصا منها على المحافظة على البيئة وتمويل المشاريع البيئية بانشاء هيئات مكلفة بحماية البيئة وتمويل مشاريعها أهمها (حنيش و حبيب ، 2021 ، الصفحات 310-311) :

✓ المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة : تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-115 المؤرخ في 03 أفريل 2002 تحت وصاية وزارة البيئة ، المرصد عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يسيره مجلس الادارة برئاسة مدير تنفيذي ويساعده لجنة علمية مكلف ب :
-وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الاوساط الطبيعية ؛
-جمع المعطيات والمعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة بمعالجة المعطيات والمعلومات البيئية قصد اعداد أدوات الاعلام
-نشر المعلومات البيئية وتوزيعها .

✓ الوكالة الوطنية للنفايات : الوكالة الوطنية للنفايات هي مؤسسة عمومية جزائرية ذات طابع صناعي تجاري أسست بموجب المرسوم التنفيذي 02-175 المؤرخ في 20 ماي 2002 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيمها وعملها ، تخضع لسلطة المكلف بوزارة البيئة مكلفة ب :
-تقديم المساعدة للجماعات المحلية في مجال تسيير النفايات
-جمع ومعالجة المعلومات الخاصة بمجال النفايات وتحيينها.
-نشر واعدا المعلومات العلمية والتقنية والمشاركة في برامج التحسين حول النفايات.

✓ المركز الوطني لتكنولوجيا الانتاج الأنظف : هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري أنشئ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 02-262 مؤرخ في 17 أوت 2002 يخضع لوصاية الوزير المكلف بالبيئة يعد من أحد الأدوات التي تندرج في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال حماية البيئة ، لاسيما فيما يخص تخفيف أشكال التلوث والأضرار الصناعية في مصدرها والاستعمال الايكولوجي الرشيد للمواد الطبيعية هدفه :

-خلق فضاء نقل وتبادل المعلومات والخبرات التقنية في مجال الانتاج الانظف ؛
-ظهور صناعة صديقة للبيئة مع التركيز على عمليات التصنيع الأقل تلوثا واستهلاكا للموارد الطبيعية ؛
-تحسين الانتاجية والتنافسية للمؤسسات الجزائرية في اطار احترام متطلبات البيئة .

✓ المركز الهجين (HYBRID) للطاقة الشمسية والغاز بـ[م]اسي الرمل : أول محطة للطاقة الهجينة (طاقة الشمس والغاز) في الجزائر تقع في حاسي الرمل على بعد 494.5 كلم جنوب الجزائر وتحتل مساحة أرض تقدر بـ130 هكتار تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية وهي تعمل بطاقة انتاجية تصل الى 150

ميغا واط منها 120 منتج عن طريق الغاو و 30 من الطاقة الشمسية ، متصلة بالشبكة الالكترونية وتتموقع في منطقة تلغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل ، وهو أكبر حقل للغاز في افريقيا ، وسيكون مصدرا للطاقة .

أما عن أهم الصناديق الوطنية المكلفة بتمويل المشاريع البيئية فهي :

-الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ؛

-الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة ؛

-صندوق الاستثمار الفلاحي ؛

-صندوق الطاقات المتجددة ؛

-صندوق حماية السواحل والمناطق الشاطئية .

كما تم احداث معاهد ومدارس بيئية تهتم بالبحث والتطوير في مجال البيئة إلا أنها تعاني من نقص في الامكانيات المالية والمادية الكفيلة بتحقيق الغايات المرجوة منها نقص رأس المال المخصص لأعمال البحث والتطوير 1٪ من الناتج المحلي الخام الاجمالي وغياب القطاع الخاص عن تمويل مشاريع البحث والتمويل وتبني الابتكار ومن بين هذه الهيئات البحثية :

-المعهد الوطني للتكوينات البيئية(2010)؛

-المدرسة العليا لتدبير الموارد المائية(2010)؛

-مركز تنمية الطاقات المتجددة(2013) ؛

-مركز البحث العلمي والتقني بالمناطق الجافة(2013) ؛

-المركز الوطني لتكنولوجيا الحيوية(2013) .

ت- الجباية الخضراء :

ان اعتماد الجزائر على الجباية الخضراء يعتبر كأحد الاليات للانتقال نحو الاقتصاد الاخضر والحد

من انتاج الملوثات البيئية ومن بين أهم الضرائب البيئية المعمول بها في الجزائر نجد :

✓ الرسم على الوقود: يحدد هذا الرسم حسب أحكام المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002

بمبلغ قدره 1 دينار جزائري لكل لتر من البنزين الممتاز والعادي ويصب هذا الرسم في :

-الصندوق الوطني للطرق السريعة 50٪ لحساب التخصيص الخاص رقم 302/100 ؛

-الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث 50٪ لحساب التخصيص الخاص رقم 302/065 وهدف هذا

الرسم هو دفع المستهلكين لاستعمال الوقود النظيف بدون رصاص .

✓ الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي : أسس هذا النوع من الرسوم بموجب المادة 205 من قانون المالية 2002 ويطبق على الكميات المنبعثة التي تتجاوز الحد المسموح ويحدد هذا الرسم حسب طبيعة الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة وتتراوح قيمة الرسم من 2000 دج إلى 120000 دج ، ويتضاعف الرسم بمعامل مضاعف يتراوح بين 1 و 5 تبعا لمعدل تجاوز الحدود .

وتوزع مداخيل هذا الرسم على النحو التالي :

75٪ لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ؛

15٪ لفائدة الخزينة العمومية؛

10٪ لفائدة البلديات .

✓ الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة والمصنعة محليا : أسس الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة والمصنعة محليا بموجب المادة 53 من قانون المالية 2004 والذي قدر ب 10.5 دج للكيلوغرام الواحد من الأكياس البلاستيكية المصنعة محليا أو المستوردة وتم تخصيص حاصل هذا الرسم للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث لحساب التخصيص 302/065 .

✓ رسم رفع النفايات المنزلية : وأدخلت تعديلات جديدة على هذا الرسم من خلال قانون المالية لسنة 2002 حيث حددت كمايلي :

• بين 500 دج و 1000 دج سنويا لمحل ذو استعمال سكني ؛

• بين 1000 دج و 10000 دج سنويا بالنسبة لمحل ذو استعمال تجاري ؛

• بين 10000 دج و 100000 دج بالنسبة للأنشطة الصناعية المنتجة لكميات أكبر من النفايات .

✓ الرسم على الزيوت والشحوم وفضير الشحوم : وأسس هذا الرسم بموجب المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006 وحدد مبلغ الرسم ب 12.500 دج عن كل طم مستورد أو مصنع داخل الوطن والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة أما حصيلة هذا الرسم خصصت كمايلي :

- 50٪ لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ؛

- 35٪ لفائدة البلديات؛

- 15٪ لفائدة الخزينة العمومية ؛

✓ الرسم الاضافي على المياه المستعملة ذات الاستعمال الصناعي : أسس هذا الرسم بموجب المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003 ويفرض هذا الرسم على المياه أو المخلفات السائلة من المصانع والتي تلوث المحيط ويتراوح مبلغ الرسم بين 2000 دج و 120000 دج ويتضاعف المبلغ من 1 إلى 5 حسب حجم السوائل ودرجة تلوث المحيط أما عن حصيلة هذا الرسم فتوزع كمايلي :

50٪ لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ؛

30/لفادة البلديات؛

20/ لفائدة الخزينة العمومية.

3.3 متطلبات النهوض بالإقتصاد الأخضر في الجزائر

يتطلب النهوض بالإقتصاد الأخضر العمل على :

-الرفع من انتاجية القطاع الصناعي خارج المحروقات ، عن طريق اعتماد سياسة صناعية جديدة تحسن

تنافسية المؤسسات وتدفع بالابتكار ؛

-تحسين مناخ الاعمال في الجزائر؛

-النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لتبني مشاريع الإقتصاد الأخضر ؛

-ربط التعليم ونظام التكوين ودمجه مه مقتضيات الإقتصاد الأخضر ؛

-تقليص إنتاج النفايات والرفع من معدل التدوير .

خاتمة:

من خلال دراستنا وتحليلنا للموضع تم التأكد من :

-صحة الفرضية الاولى فالإقتصاد الأخضر هو اقتصاد نظيف يتعلق بانتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات لا يعرض الاجيال المقبلة الى مخاطر بيئية و الحد من الأثار السلبية للبيئة بالإضافة الى توفير فرص العمل .

-صحة الفرضية الثانية حيث أن الانتقال الى الإقتصاد الأخضر يؤدي إلى خفض كميات الطاقة والمواد في عمليات الإنتاج ،فهو يعتمد على الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد فهو يشكل فرصة انمائية ثمينة كونه يضمن امدادات نظيفة من المياه والسكن ومرافق الصرف الصحي والنقل العام .

-صحة الفرضية الثانية : فقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة للتوجه نحو الإقتصاد الأخضر حيث حققت عدة انجازات واستثمارات في هذا الاطار من خلال سن مجموعة من القوانين والحوافز الجبائية لدعم المشاريع الخضراء وإنشاء هيئات وصناديق وطنية لتمويلها.

نتائج الدراسة :

- أدى الإهتمام العالمي بالإقتصاد الأخضر في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية والمشكلات البيئية وأزمة الغذاء بالاضافة الى أزمة الطاقة الى توجه مختلف دول العالم الى تبني الاقتصاد الاخضر لما له من أهمية كبيرة وواضحة في الحفاظ على البيئة وأصبح فرصة لتحقيق تنمية اقتصادية من شأنها تعزيز العدالة الإجتماعية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لدى شعوب العالم؛
- يساهم الاقتصاد الاخضر في احداث تنوع اقتصادية من خلال المشاريع الخضراء وخلق فرص العمل ؛
- إن توجه الجزائر نحو الإقتصاد الاخضر يعد ضرورة حتمية في ظل تراجع الثروة الأحفورية ومصدرا بديلا لخلق الثروة وزيادة المداخيل والحفاظ على الموارد الطبيعية لما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية هائلة فهو يعد فرصة أمامها للنهوض بالاقتصاد الوطني ؛
- تعمل الجزائر ضمن برامج تنميتها ونموها على النهوض بالطاقات المتجددة للانتقال نحو الاقتصاد الاخضر عن طريق المزج بين الاهداف الاقتصادية والبيئية وهذا ما أثبتته البرامج التنموية المسطرة في أفق 2030 .

الاقتراحات:

- تبني استراتيجية شاملة للإقتصاد الأخضر ذات أهداف ومؤشرات محددة وقابلة للقياس ، تتمحور حول خلق فرص الشغل في مجال الاقتصاد الاخضر والابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير والاندماج الصناعي واثمين رأس المال الطبيعي؛
- التوسع في ارساء سياسة الاعانات والحوافز الضريبية الخضراء التي تستخدم في عمليات دعم الاستثمار الاخضر وتأهيل المؤسسات الاقتصادية بيئيا ؛
- تكييف النظام التعليمي الجامعي والتكوين المهني مع المهن الجديدة وتعزيز الشراكات بين الجامعة ومراكز البحث العلمي وغرف التجارة والصناعة والتنظيمات المهنية ، والاستفادة من نتائج البحث وتعزيز برامج البحث والتطوير وتكييفها ؛

- ضرورة تعاون القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني على رسم سياسات الإقتصاد الأخضر بما يتناسب مع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ؛
- تهيئة المناخ الاستثماري بالجزائر لجلب المشاريع والتكنولوجيات التي تساعد على الانتقال نحو الإقتصاد الأخضر وإعداد دليل للمهنيين الخضراء وإنشاء خلية يقظة خاصة بالحاجات في هذا المجال .

المراجع:

- Environmental Performance Index 2020 , E. (2020). *Report for : Global metrics for the environment ;Ranking country performance on sustainability issues*. Consulté le mars 2022, sur <https://epi.yale.edu/epi-results/2020/component/epi>
- Karen, c. (2008). *Defining the Green Economy :A primer on GeenEconomyDevelopment*. U S A: university of california :centre for community Innovation .
- UNEP. (2011). *Towards a Green Econmu-Pathways to SustainableDevelopment and Poverty Eradication* .
- UNEP. (2013). *Green Economy and Trade-trends,Challenges and Opportunities*.
- UNEP. (2013). : *Green Economy and Trade-trends,Challenges and Opportunities*.
- ابن عون ، ا ، & ، حمامة ، م. (2020). الإقتصاد الأخضر في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة . *مجلة البديل الاقتصادي* (مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب جامعة الجلفة .) ، المجلد 07 ، العدد، 01، 37. p.
- السعيد ، ب & ، بوتلجة ، م. (2017). الإقتصاد الأخضر المستديم لتحقيق التنمية في الجزائر . *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة العدد 03 ، 59 p.*
- حنيش ، أ ، & ، حبيب ، أ. (2021). أهمية تبني الإقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الإقتصاد الوطني . *مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 05 ، العدد 02 ، 307 p.*
- خنافر ، ع ، & ، بن زاوي ، ع. (2016). الإقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول . *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية) جامعة الوادي (المجلد 03 ، العدد 09 ، 97 p.*
- خنافر ، ع. (2018). القضايا البيئية العالمية الراهنة وانعكاساتها على القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري وتحوله إلى الإقتصاد الأخضر . *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة محمد خيضر بسكرة .*
- رحمون ، ر ، & ، نصبة ، م. (2019). الإقتصاد الأخضر كألية لتحقيق التنمية المستدامة . *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ، المجلد 04 ، العدد 02 ، 201 p.*
- رداس ، م ، & ، عاتي ، بي. (2019). الإقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة الى الجزائر –فرص وتحديات . *مجلة الاقتصاد والبيئة ، المجلد 02 ، العدد 02 ، 104 p.*
- زعباط ، س ، & ، بوقريقة ، ر. (2020). الإقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر . *مجلة المالية والاسواق ، المجلد 07 ، العدد 03 ، 168 p.*

- قرين, ر. & ,حراق, م. (2019). خيار الإقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقى العربية. *مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 03، العدد 02*. pp. 177-178.
- كمال, ك. ج. (2017). سياسات التحول نحو الإقتصاد الأخضر في ظل تفاوت مستويات التنمية الإقتصادية في البلدان النامية. *مجلة جامعة كربلاء المجلد الخامس عشر، العدد 01*. p. 149.
- نجم, ع. ن. (2008). *البعد الأخضر للأعمال: المسؤولية البيئية لشركات الأعمال، الطبعة الأولى*. عمان، الاردن: مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع.